السيد الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المحترمين

يهدي إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي :

الموضوع : تعيين السيد غير بيدرسن مبعوثاً خاصاً جديداً للأمين العام للأمم المتحدة للحل في سورية ومدى التزامه بتطبيق بيان جنيف١ ٣٠ / حزيران / ٢٠١٢ والقرارات الدولية سيما القرارين ٢١١٨ / ٢٠١٣ و٢٢٥٤ / ٢٠١٥

الرقم : ٤١ التاريخ : ٥ / ١١ / ٢٠١٨

السيدات والسادة :

أولاً- بتاريخ ٣٠ / حزيران / ٢٠١٢ اجتمع في جنيف أعضاء مجموعة العمل من أجل سورية من منطلق جزعهم البالغ إزاء خطورة الحالة في الجمهورية العربية السورية واتفقوا على :

خطوات وتدابير للتنفيذ الكامل لخطة النقاط الست ، واتفقوا على مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري تبدأ بـ :

أ- وقف دائم للعنف المسلح بكافة أشكاله ب- إجراءات فورية ذات مصداقية وبادية للعيان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية وفي مقدمتها : تكثيف وتيرة الإفراج عن المعتقلين تعسفاً وتوسيع نطاقه د-وصول المساعدات الإنسانية لكافة المناطق .

الفقرة ٩ - اتفق الأعضاء على خطوات واضحة رئيسية للعملية الانتقالية تشمل ما يلي :

أ- إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية ، وتمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية (أي صلاحيات الرئيس ومجلس الوزراء) وتشكل على أساس الموافقة المتبادلة .

ب- مشاركة جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية في عملية الحوار الوطني .

ج- على هذا الأساس يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية وتعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام .

د- بعد إقامة النظام الدستوري الجديد ، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب .

هـ - من الواجب أن تمثل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية .

السيدات والسادة :

هذا هو الترتيب الذي نص عليه بيان جنيف للحل السلمي في سورية بدءً من وقف إطلاق نار شامل وإطلاق سراح المعتقلين وفك الحصار عن المناطق كخطوات أولى لا تفاوض عليها وصولاً لتحقيق الانتقال السياسي للسلطة عبر :

١- تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية ٢- صياغة دستور جديد ومراجعة للقوانين في بيئة آمنة

٣- انتخابات وفق الدستور الجديد في بيئة أمنة حيادية .

ثم جاء القرار ٢١١٨ / ٢٠١٣ وأكد و أيد تأييداً تاماً في الفقرة ١٦ من القرار التطبيق الكامل لبيان جنيف ١ (بدءً بإنشاء هيئة حكم انتقالية تمارس كامل الصلاحيات التنفيذية) .

ثم جاء القرار ٢٢٥٤ / ٢٠١٥ الذي كرر التأكيد على التنفيذ الكامل لبيان جنيف ١ الذي أيده القرار ٢١١٨ وذلك بإنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تخول سلطات تنفيذية كاملة (الصفحة الثانية من القرار ٢٢٥٤) .

ثم جاءت الفقرة الرابعة لتؤكد ترتيب الحل السياسي كما جاء في بيان جنيف واحد كالتالي :

أ - حكما ذا مصداقية غير طائفي ب- صياغة دستور جديد ج- انتخابات حرة نزيهة عملا بالدستور الجديد .

وأكد القرار مرة أخرى على تطبيق بيان جنيف ١ من خلال الفقرة الخامسة من القرار (عملية سياسية موازية عملا ببيان جنيف لعام ٢٠١٢)

السيدات والسادة :

لقد عمل السيد ستافان ديمستورا من بداية تسلمه مهامه كمبعوث أممي خاص للحل في سورية على انحيازه وعدم حياديته من خلال تحريف القرارات الدولية ذات الصلة للحل في سورية سيما القرار ٢٢٥٤ وتفسيرها بما يتوافق مع منهجية الحل الروسية التي تهدف لإخماد ثورة الشعب السوري وإعادة تأهيل نظام بشار القاتل الإجرامي الإرهابي القمعي حيث قام من أجل ذلك بـ :

١- إطلاق السلال الأربعة عوضاً عن التطبيق الكامل لبيان جنيف والقرار ٢٢٥٤ ووفق الترتيب القانوني الوارد فيه.

٢- تجاوز صلاحياته كميسر للعملية السياسية وأراد تشكيل وفد بما يتناسب مع الخطة الروسية وضغط كثيراً في سبيل تحقيق ذلك .

(رغم أن القرار ٢٢٥٤ يقول باختيار السوريين وليس باختيار ديمستورا أو غيره)

٣- حاول على الدوام إعطاء المبرر لنظام بشار وروسيا لقصف المناطق المحررة بحجة وجود الإرهابيين من خلال تصريحاته .

٤- لم يكن حيادياً أبداً وساوى بين بشار الجلاد والضحية الشعب السوري ولم يحمل نظام بشار فشل التوصل للحل السياسي بتحقيق انتقال السلطة بل كان يضغط على قوى الثورة من أجل التنازل والقبول ببشار وحكومته ولم ينقل مواقف نظام بشار ووفده بشكل حقيقي للامين العام للأمم المتحدة ولا إلى مجلس الأمن .

٥- خرق بيان جنيف١ والقرارين ٢١١٨ و٢٢٥٤ والترتيب الوارد فيهم حول الحل السياسي في سورية وخذل الشعب السوري وتطلعاته وتجاوز بل وقضى على مبدأ تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية وتجاوز ذلك كله وقزم القضية السورية بإصلاحات دستورية وانتخابات بمشاركة المجرم القاتل بشار الأسد .

٦- قبل و شرعن تحويل مسار الحل السياسي في سورية من مظلة الأمم المتحدة في جنيف إلى مظلة روسيا الاتحادية في سوتشي .

٧- عمل على إنهاء المسائل الإنسانية في المواد ١٢ ١٣ ١٤ من القرار ٢٢٥٤ / ٢٠١٥ وقضى عليها من خلال نقلها إلى مسار أستانا وسوتشي وفي مقدمتها قضية المعتقلات والمعتقلين بل إنه عجز عن إطلاق سراح معتقلة واحدة ومع ذلك استمر بعمله لصالح روسيا وبشار وإيران مقابل استمراره في مهمته على دماء السوريين وخاصة الأطفال والنساء .

٨- عمل السيد ديمستورا على مقابلة العديد من منظمات المجتمع المدني واختار منهم من وافقه الرأي لطعن الثورة السورية ليقول هؤلاء هم ممثلي السوريين متعمداً القضاء على تطلعات الشعب السوري في تغيير نظام الحكم القمعي

السيدات والسادة :

أمام تخاذل من انبرى وادعى تمثيل السوريين وتطلعاتهم وسكوتهم عن كل ما تقدم عرضه وتماهيهم مع الخطة الروسية واستمرارهم بالتنازلات وانخراطهم لصياغة الدستور بالجلوس مع وفد يمثل نظام وحكومة بشار الإرهابي التي جلبت إيران وتعمل على تمددها في سورية ، فضلا عن ارتكابهم آلاف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتهديدها لجيران سورية بالعمليات الإرهابية المتكررة .

إنهم لم يفرقوا بين الجلوس مع وفد نظام بشار لتحقيق الانتقال السياسي للسلطة وبين الجلوس مع وفده لصياغة عقد اجتماعي جديد يليق بالسوريين . (لذلك نؤكد على عدم تمثيلهم للسوريين وتطلعاتهم المشروعة في الانتقال الحقيقي للسلطة)

ونظراً لتعيين السيد غير بيدرسن مبعوثاً أممياً خاصاً لسورية ممثلاً عن الأمين العام للأمم المتحدة بدلاً عن السيد ديمستورا ولكي يقبل السوريين الأحرار وقوى الثورة السورية التعاون مع المبعوث الخاص الجديد نوضح ما يلي :

١- قضية المعتقلات والمعتقلين قضية فوق تفاوضية وهي بمظلة أممية وفق القرارات الدولية .

٢- نطلب من المبعوث الخاص السيد غير بيدرسن تصحيح أخطاء سلفه ديمستورا وذلك بالالتزام التام بتطبيق بيان جنيف١ ٣٠ / حزيران / ٢٠١٢ والقرارات الدولية ذات الصلة بالحل في سورية سيما القرارين ٢١١٨ / ٢٠١٣ و ٢٢٥٤ / ٢١٠٥ وفق الترتيب الوارد فيهم للحل في سورية :

أ- تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية . (صلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء)

فانتقال السلطة هو انتقال من نظام ديكتاتوري مجرم إلى نظام مدني ديمقراطي بدون بشار الإرهابي قاتل الأطفال والنساء

ب - صياغة دستور جديد لسورية من قبل السوريين في بيئة آمنة مستقرة . (تتحقق برحيل بشار وفروعه الأمنية القمعية)

ج- إجراء انتخابات حرة نزيهة بموجب الدستور الجديد وبإشراف الأمم المتحدة في بيئة آمنة مستقرة تبدأ برحيل بشار ومحاكمته .

٣- عودة اللاجئين والمهجرين والنازحين تبدأ بتحقيق البيئة الآمنة وفق القرار ٢٢٥٤ بدون بشار الأسد وفروعه الأمنية القمعية .

٤- عدم التماهي مع الخطة الروسية أو السماح لروسية بخرق القرارات الدولية للحل في سورية والانطلاق بالعمل كميسر للعملية السياسية في سورية باسم الأمين العام للأمم المتحدة (والمظلة الأممية للحل في سورية) وليس باسم روسيا ونظام بشار ولا إيران .

٥- التعاون مع من يختارهم السوريين لتمثيلهم دون غيرهم كما نصت القرارات الدولية على ذلك .

٦- الانطلاق من وحدة سورية أرضاً وشعباً عند تطبيق بيان جنيف١/ ٢٠١٢ والقرارين ٢١١٨ / ٣٠١٣و ٢٢٥٤ / ٢٠١٥

ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين

SYRIAN LEGALISTS COMMITTEE
هيئة القانونيين السوريين